



أفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

بأي ذنب

دون مقدمات وعلى غير العادة أخط كلمات مقالي هذا؛ لأسأل كل الضمائر الحية على وجه البسيطة بأي ذنب قُتِل الصياد "حسن ومحمود" الزعوع، وأصيب شقيقهما الثالث ياسر؛ لدى ممارستهم لمهنتهم الشاقة في صيد الأسماك في بحر غزة المنكوبة بالحصار وبظلم ذوي القربى، ولماذا بادرت بحرية جيراننا "الوديعة" باستخدام أقصى وأعنف الوسائل مباشرة وهي إطلاق النار صوب مركبهم البسيط المتهاك قبل أن تستخدم وسائل أخرى كالتحذير أو المطالبة بتسليم أنفسهم.

بادرتهم بالموت والقتل دون رحمة ولا شفقة ولا حتى احترام للجوار؛ وهم البسطاء العزل الساعين على رزق عيالهم وقوت يومهم، ولا أدري كيف وبماذا كان يفكر من أمر ونفذ التعليمات بقتل أبرياء بسطاء؛ بل كيف نام من ليلته تلك!!

حادثة أفجعت قلب أم مكلومة، وكسرت هامة والدهم الضعيف المريض، وألهبت مشاعر مجتمع بأكمله تجاه من نسيمهم أشقاء وشقيقتنا الكبرى؛ وقد علمنا الآن أن أكبر وأفظع ألم ممكن أن يعانيه المرء هو صدام الشقيقة حينما لا ترحم صغيراً ولا توقر كبيراً!!

بأي منطق

بل بأي منطق تمارس دولة كبرى حصاراً مطبقاً على شريط جغرافي صغير ومحدود وفقير الموارد الطبيعية رغم غناه بموارده البشرية وإيمان أهله بقدراتهم وعظيم أملهم بربهم، وتُصرُّ على مواصلة هذا الحصار لسنواتٍ وسنواتٍ غير مقدرة للحاجات الإنسانية الملحة لمليون إنسان يجابهون العدو الذي يتربص بهم ليل نهار؛ فيحاولون اللجوء لبعدهم العربي وحاضنتهم القومية ليجدوها أشدَّ ضراوة ووقعا على النفس من الاحتلال البيغض الذي سرق الأرض، لماذا هل ليتحقق فينا قول الشاعر حينما قال قديماً: "وظلم ذوي القربى أشدُّ مضاضةً على المرء من وقع الحسام المهند".

وبأي منطق أيضاً يُمارسُ ضدنا سياسة اغلاق المعابر التي من المفترض أنها تقلنا نحو أهلنا ودولنا العربية ومشرقنا الإسلامي الرحب؛ ويفرض علينا المكوث دون سفر لأي سبب كان، بل ونخضع لأبشع أساليب القهر والاذلال أثناء الذهاب والإياب حينما يسمح لنا بالسفر استثناءً في رحلة رعب تبدأ فور ولوجنا لأرض التيه وتمتد إلى حين خروجنا من عاصمة المعز التي باتت تقهر ساكنيها علاوة على ضيوفها.

بأي حق

وبأي حق يتخلى الشقيق عن شقيقه ويلقي به في مهوي الردى رغم علمنا بأن عادات العرب في الجاهلية لم تكن تسمح للرفيق أن يتخلى عن رفيقه، أل هذه الدرجة بات دمنا رخيصاً وهانت علينا قيم الجوار والعروبة.

كلمة الحق والحقيقة التي وجب على كل حر أن ينطق بها هي: إن غزة التي يقطنها مليوني نسمة بحاجة للعيش الكريم وهي تستحق بجدارة الحياة وعلى أهل الجوار أن يحترموها ويقدموا لها المخرج من أزمته أو على الأقل يتركوها لتبحث عن سبيل عيش كريم، عليهم أن يتعاملوا مع غزة كما تتعامل أي دولة محترمة مع جيرانها ومعابرها البرية والبحرية.

أصبح من الواجب على قيادة غزة وكل من يريد لها الحياة التفكير بشكل غير تقليدي نحو إيجاد حل بديل لمأساة معبرها اليتيم، غزة تستحق منافذ أخرى نحو العالم سواء بحرية أو جوية؛ ما المانع لو تحرك المسؤولين ليجدوا حلاً عبر أي دولة صديقة التي بدورها ممكن أن تتعاون مع المجتمع الدولي لتدشين ميناء بحري متواضع بغزة يحمل أهلها نحو مقاصدهم الخارجية؟ اعتقد أن هذا بات من أوجب الواجبات، فهل من مجيب؟

خلال جولة ليلية تفقدية شمال القطاع

د. بحر يشيد بجهود وزارة الداخلية للحد من "كورونا" ويدعو المواطنين لمزيد من التعاون



وثمن بحر؛ جهود الوزارات والمؤسسات كافة التي تعمل من أجل حماية مجتمعنا من جائحة كورونا خاصة وزارات الداخلية والصحة والتنمية الاجتماعية، داعياً المواطنين للالتزام بالتعليمات والتوجيهات التي تصدر عن تلك الجهات حفاظاً على سلامتهم وسلامة المجتمع.

بدوره شكر اللواء أبو نعيم المجلس التشريعي وعلى رأسه د. أحمد بحر على متابعتهم المستمرة لعمل وجهود وزارة الداخلية، مؤكداً استمرار إجراءات تطبيق القانون وحفظ الأمن والسلام الأهلي في المجتمع، مثنياً جهود جهاز الشرطة في خدمة المواطنين والمجتمع.

من ناحيته قدم مدير عام الشرطة اللواء محمود صلاح، شرحاً مفصلاً عن الإجراءات المتبعة على الحواجز من أجل انفاذ قرارات فصل المناطق للحد من انتشار فايروس كورونا، وكيفية التعامل مع الحالات المخالفة أو مع المربعات المحجورة بشكل كامل.

تفقد رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر الحواجز الأمنية والشرطة بمحافظة الشمال والمقامة ضمن إجراءات مواجهة "كورونا"، رافقه وكيل وزارة الداخلية والأمن الوطني اللواء توفيق أبو نعيم، بمشاركة النائبين إسماعيل الأنشقر؛ ومشير المصري؛ وأمين عام الشريعي ثروت البيك، ومدير عام الشرطة اللواء محمود صلاح، ولفيف من قادة وزارة الداخلية.

وأشاد بحر؛ بجهود وزارة الداخلية في حفظ الحالة الأمنية واستقرار المجتمع، مؤكداً أن المجلس التشريعي يراقب ويتابع عمل الأجهزة الأمنية وينظر بعين الرضى لما تقدمه وتقوم به وزارة الداخلية من خلال أجهزتها المختلفة.

وخاطب العاملين بوزارة الداخلية قائلاً: "أنتم خط الدفاع الأول والأخير عن شعبكم في مواجهة الوباء، ورغم قلة الإمكانيات والصعاب نأمل منكم تقديم أفضل ما لديكم لأن شعبكم يستحق البذل والتضحية للحفاظ على مجتمع آمن ومعافى".

النائب الأسطل يتفقد الحواجز الشرطة بمحافظة رفح وخان يونس



الداخلية بهدف منع تفشي فايروس كورونا بين المواطنين.

وأثنى على أداء المراكز الشرطة والأجهزة الأمنية وطواقم العاملين فيها في حفظ الأمن وخدمة المواطنين والسهر من أجل راحتهم، مثنياً جهودهم لبسط السيطرة وفرض النظام والقانون.

تفقد النائب يونس الأسطل؛ الحواجز الشرطة المنتشرة بين محافظتي رفح وخانيونس وكذلك حواجز الشرطة البحرية والشرطة العسكرية المنتشرة على طول بحر محافظة رفح وعلى الحدود مع جمهورية مصر العربية، وذلك بجولة ليلية تفقدية رافقه فيها وفد من التوجيه السياسي والمعنوي وعدد من كبار ضباط شرطة المحافظتين.

قال النائب الأسطل: "إن هذه الجولة تأتي لتفقد سير العمل على الحواجز الشرطة في محافظتي رفح وخان يونس بهدف الاطمئنان على كل الإجراءات المنفذة والاطلاع على سير العمل في ظل تفشي فيروس كورونا".

واستمع النائب الأسطل والوفد المرافق له لشرح مفصل عن الإجراءات المتبعة في متابعة الملفات والقضايا التي تتعلق بمجريات العمل اليومي وفق الخطة الأمنية الطارئة التي أعدتها قيادة وزارة



تصدر عن الدائرة الإعلامية في
المجلس التشريعي الفلسطيني

■ تصميم وإخراج
حسام أحمد أبو دقة

■ تحرير ومتابعة
الدائرة الإعلامية

■ مدير التحرير
ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

التشريعي يستقبل وفدا
من وجهاء القطاع ويبحث
الحوادث والمشكلات الأخيرة
ويعد بتسريع إجراءات
التقاضي وتنفيذ الأحكام

الخميس

14 صفر 1442 هـ - 1 أكتوبر / تشرين الأول 2020 م

السنة الثالثة عشر - العدد (301)

صحيفة نصف شهرية تصدر عن /

الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

لدى استقباله وفدا من عائلة المغدور البشيتي

د. بحر: نعمل لإنفاذ القانون وتطبيق العدالة على المجرمين وحفظ السلم الأهلي



نواب يقدمون التعازي لعائلة الزعزوع باستشهاد أبنائها

02

لجنة الداخلية والأمن تستمع للواء أبونعيم حول إجراءات الداخلية في مواجهة "كورونا"

03

لجنة التربية تناقش الأوضاع التعليمية وواقع خدمات وزارة التنمية في ظل كورونا

04

لجنة القدس تدعو لتوثيق جرائم الاحتلال تمهيدا لتقديمها للمحاكم الدولية

07

يجب القصاص من المجرم بأقصى سرعة، مطمئناً عائلته أن الأمور تسير بالإتجاه الصحيح وأن أحكام القانون ستنفذ قريباً. وفي كلمة عن عائلة المغدور؛ أعتبر عبد الكريم الشاعر أن الجريمة أصابت المجتمع الفلسطيني ككل، وقال الشاعر: "جنناكم اليوم ونحن كاظمين الغيظ، لكننا نأمل منكم أن تكون قضيتنا لها الأولوية لديكم، لأنها تشكل قضية رأي عام، ونحن نخشى أن يطول الأمر"، داعياً التشريعي لتجاهل أي ضغوط قد تمارس عليه لتأجيل انفاذ القانون. وبين الشاعر أن العائلة شكلت منذ وقوع الجريمة شكلت لجان لضبط أفراد العائلة التزاماً بدعوات الجميع بضبط النفس، وترك المجال أمام القانون ليأخذ مجراه.

الإنسان النائب يحيى العبادسة: "إن مخاوف عائلة البشيتي - الشاعر في تأخر تنفيذ حكم الإعدام بحق القاتل مشروعة، لكن الكل الفلسطيني مع انفاذ القانون بعد أخذ كافة المقضيات والمسوغات القانونية والوطنية والأخلاقية". بدوره؛ قال رئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول: "إن التشريعي تجاوز معضلة عدم مصادقة أبو مازن بحكم انتهاء ولايته على أحكام الإعدام من خلال مصادقة التشريعي عليها، لذا فلتطمئن عائلة البشيتي أن حكم الإعدام سينفذ بحق الجاني". من ناحيته؛ قال النائب مروان أبو راس: "إن جريمة قتل الصراف أحمد البشيتي أعطت دليلاً واضحاً أن الجريمة لا مبرر لها، لذا

أكد رئيس المجلس التشريعي بالإنابة أحمد بحر، أن القانون سيأخذ مجراه وأن أحكام القانون ستطبق في حق القتلة والمجرمين، موضحاً أن التشريعي سيقوم بدوره لضمان انفاذ القانون وخاصة أحكام الإعدام بحق القتلة. جاءت تلك التصريحات لدى استقباله وفداً من عائلة المغدور أحمد زكي البشيتي، بحضور النواب: محمد فرج الغول، مروان أبو راس، ويحيى العبادسة، وقال بحر: "أقدر حالة الصبر والصمود من عائلة البشيتي - الشاعر والتي فضلت الالتزام بالقانون وضبط النفس رغم أنها صاحبة حق". معتبراً أنها ضربت نموذجاً للعائلات الفلسطينية الأصيلة التي تقدم مصلحة الوطن والمجتمع.

مظلة وطنية لإنفاذ القانون

من جهته؛ قال رئيس لجنة الرقابة وحقوق

التشريعي ينعي أمير دولة الكويت ويستذكر مواقفه المشرفة مع الشعب الفلسطيني



سمو الأمير الراحل. واستذكر مواقفه الكويت شعباً وقيادةً وبرلماناً على مدار تاريخ القضية الفلسطينية، حيث جاهد الشعب الكويتي الاحتلال الصهيوني مع إخوانهم الفلسطينيين عام 1948، وكانت الكويت من أوائل الدول التي احتضنت الفلسطينيين اللاجئين، وقدمت لشعبنا الدعم المادي والمعنوي. وفي ختام تصريحه عبر بحر عن خالص التقدير للأمير الكويتي الجديد سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، راجياً الله أن يوفقه في حمل الأمانة.

نعي رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر أمير دولة الكويت سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، والذي وافته المنية أمس الأول. وقال د. بحر في تصريح صحفي: "إن الأمة العربية والإسلامية فقدت اليوم أميراً عزيزاً وقائداً فذاً، وأحد أبرز الشخصيات التي عملت على وحدة الأمة، وحرصت على قضاياها وفي مقدمتها القضية الفلسطينية". وأشاد د. بحر بمناقب الأمير الفقيه الذي كان دوماً في صف الحق الفلسطيني، وكانت مواقف الكويت دوماً في المحافل العربية والدولية إلى جانب فلسطين وشعبها بتوجيهات وتعليمات مباشرة من

دعا لتفعيل المقاومة بالضفة

النائب الأسطل: الاقتحامات المتكررة لأقصى جزء من مسلسل صهيوني يهدف لهدمه



وشدد النائب يونس الأسطل أن سياسة الاقتحامات الصهيونية اليومية للمسجد الأقصى تشكل خطورة لأنها جزء من مسلسل يهدف لهدمه، مالم تحدث مقاومة ترهب الاحتلال عن الإقدام على ذلك.

وأوضح الأسطل في تصريح صحفي: أن شعبنا هو خط الدفاع الأول عن الأقصى، مؤكداً مقاومة جرائم الاحتلال ومخططاته بكل أشكال المقاومة الممكنة، وخاصة العسكرية. وشدد بأن فلسطين ليست للفلسطينيين وحدهم، ولا للعرب دون سواهم، بل جعلها الله مباركة للعالمين، داعياً كل أحرار العالم وفي مقدمتهم الشعوب العربية والإسلامية لدعم صمود الشعب الفلسطيني بكل أنواع الدعم المادي والعسكري، حتى نحافظ على حاضنة المقاومة، ولأن الاحتلال لا يفهم إلا لغة القوة.

وأكد أن سياسة التقسيم الزمني والمكاني ليست إلا خطوة نحو الهيمنة التامة على المسجد الأقصى، داعياً الفصائل لتصعيد المقاومة الشعبية كخطوة على طريق المقاومة العسكرية في الضفة الغربية، مضيفاً ستظل غزة ومقاومتها هي السيف المسلول على رؤوس الصهاينة.

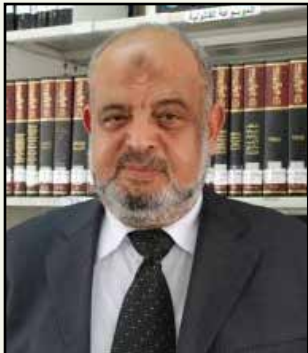
النائب العبادسة: السلطة بالضفة غير جادة بإنهاء الانقسام ولم تحترم القانون ولا الحريات العامة



أكد النائب يحيى العبادسة على أهمية تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، مشيراً أن السلطة الفلسطينية رغم الأوجه الإيجابية لم تنفذ خطوات عملية لإنهاء الانقسام ولم تحترم القانون. وقال العبادسة في تصريح صحفي: "إن الضمانة الأساسية لتحقيق الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام هي تطبيق سيادة القانون والسلطة لم تحترم القانون حتى الآن فسياسة التمييز بحق قطاع غزة واضحة مع أن الأصل أن يكون المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات".

وأضاف: "مجمود عباس منتهية ولايته عملياً وقام بتعطيل المجلس التشريعي والغائب، كذلك يعمد لتقاعد موظفي السلطة إدارياً ومالياً وهم على رأس عملهم في مخالفة واضحة للقانون". وأكد النائب العبادسة، السلطة بالضفة الغربية لإطلاق الحريات العامة وتحقيق سيادة القانون باعتباره المدخل الحقيقي لتحقيق الوحدة الوطنية؛ مشدداً على ضرورة وقف الاعتقالات والتنسيق الأمني والاحتكام لمعايير محددة ضمن تقاسم موارد السلطة بدون تمييز لأن هذه القضايا قضايا أساسية لا بد من الحديث عنها لتحقيق شراكة كاملة.

النائب النجار يستغيث بالمؤسسات الدولية والمجتمعية لإنقاذ مستشفيات غزة



أطلق مسؤول ملف الصحة بالمجلس التشريعي النائب خميس النجار، نداء استغاثة للمؤسسات الدولية والأهلية والمجتمعية دعاهم فيه للعمل الفوري لإنقاذ مستشفيات قطاع غزة التي تعاني قلة الإمكانيات المادية واللوجستية والطبية في ظل تفشي كورونا.

ونوه النجار في تصريح صحفي: إلى أن مستشفيات القطاع تعاني محدودية الموارد الطبية الخاصة بأزمة كورونا وعلى الرغم من ذلك فهي تجري يومياً "2000" فحص لكشف الفيروس وتقوم بتتبع الخارطة الوبائية محافظة منها على المواطنين وحرصاً على سلامتهم. ودعا النائب النجار وزارة الصحة برام الله بالاهتمام بالقطاع الصحي بغزة وتجنبيه عن الواقع السياسي وزيادة المساعدات الطبية، مطالباً المؤسسات الصحية والدولية والخيرية بتوفير الأدوية والمواد

اللازمة لمواجهة الوباء وخاصة المواد المخبرية وما يلزم إجراء المسحات. وأوضح أن الطواقم الصحية بغزة تقوم بتنفيذ العديد من الإجراءات لحماية المجتمع من انتشار الوباء من خلال حجر المصابين والمخالطين والعائدين من السفر وتقديم لهم ما تستطيع بهدف عزلهم عن مخالطة المجتمع المحلي.

نواب يتفقدون مديريةية تعليم الوسطى



هشام الحاج؛ وفد النواب على إجراءات مديرته لمواجهة انتشار الفيروس، بالإضافة لشرحه لأخر التطورات والاستعدادات التي تهيأ المؤسسات التعليمية والمدارس لبدء العام الدراسي في حال وصلنا لمرحلة التعيش، منوها لإعداد خطة متكاملة للعمل اليومي في كل مدارس مديريةية المحافظة الوسطى، ومعرباً عن استعداد مديرته للعمل فور السماح بذلك.

وأشاد النواب لدى زيارتهم للمديرية بجهودها وطواقم العاملين فيها من أجل المحافظة على الطلبة والاستعداد للعملية التعليمية في ظل جائحة كورونا، منوهين إلى أن الزيارة تأتي في ظل سلسلة زيارات تواصلية مع المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني للاطلاع على آخر التطورات والإجراءات المتخذة في ظل كورونا. بدوره اطلع مدير المديرية

زار وفد من نواب الوسطى مديريةية التعليم بالمحافظة للاطلاع على الاستعدادات التمهيدية لاستئناف العام الدراسي حال سماح جهات الاختصاص بذلك، وضم الوفد كلاً من النواب: عبد الرحمن الجمل، سالم سلامة، وهدي نعيم، وكان في استقبالهم مدير المديرية هشام الحاج؛ والنائبين الإداري والفني وبعض من مدراء الدوائر ورؤساء الأقسام بالمديرية.

كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية تعزي عائلة الزعزوع باستشهاد أبنائها



والصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقاً؛ ومهيئين بالبحرية المصرية بالتوقف الفوري عن شن الهجمات المتعمدة على قوارب صيادي غزة. الجدير ذكره أن عديد المؤسسات الأهلية والحقوقية كانت قد نادت بإجراء تحقيق جدي في مقتل الصيادين "الزعزوع"، نظراً لتكرار سقوط ضحايا من الصيادين الفلسطينيين في أحداث مشابهة.

خالص تعازيهم وتضامنهم مع العائلة ومؤازرتهم لها جراء استشهاد اثنين من أبنائهم وهم يبحثون عن رزقهم وقوت يومهم على متن قارب صيد صغير وفي ظل استمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة. وأكد النواب وقفوقهم بجانب العائلة وتقدموا من والدي الشهيدين بأحر التعازي والمواساة؛ داعين الله تعالى أن يتقبل الشهيدين في عليين مع النبيين

قدم وفد من نواب كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية واجب العزاء لعائلة الزعزوع في دير البلح باستشهاد الصيادين محمود وحسن الزعزوع برصاص البحرية المصرية فجر يوم الجمعة الماضي. وضم الوفد كلاً من النواب: مروان أبو راس، محمد فرج الغول، سالم سلامة، عبد الرحمن الجمل، مشير المصري، وهدي نعيم، وعبروا عن



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

نحو واقع فلسطيني جديد

منذ عدة أسابيع تدور حوارات ماراتونية بين حركتي فتح وحماس عقب لقاء الأمراء العاميين للفصائل في رام الله وبيروت، بهدف ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، وتوحيد الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية والإسلامية في جبهة موحدة من أجل مواجهة الاحتلال والتصدي للمخاطر والتحديات التاريخية التي تواجه الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، وعلى رأسها صفقة القرن وقرار الضم وموجة اللهاث العربي التطبيعي الأثم خلف الكيان الصهيوني.

ولعل الحوارات الأخيرة بين الحركتين في تركيا حملت العديد من المؤشرات الإيجابية ومنحت شعبنا قدراً وافياً من التفاؤل إزاء سرعة ترجمة الخلاصات والمخرجات التي تمخض عنها لقاء الأمراء العاميين إلى واقع تنفيذي وبرنامج عملي يرتقي بالعمل الوطني الفلسطيني، ويعيد صياغة المشهد الوطني الفلسطيني باتجاه تكريس نظام سياسي جديد وفعال ينهي آثار الانقسام الكارثية ويحقق مبادئ وأصول الوحدة والمصالحة الوطنية، ويرسم الخطى باتجاه إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية على أسس سليمة وبناء استراتيجية وطنية موحدة قادرة على قيادة النضال الوطني في المرحلة القادمة في وجه الاحتلال ومخططات الضم وصفقات تصفية القضية الفلسطينية، وكبح الهرولة المخزية لبعض الدول العربية نحو التطبيع مع الاحتلال.

إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني نؤكد على ضرورة الإسراع في إصلاح الواقع الفلسطيني الداخلي وإنجاز كافة الترتيبات الكفيلة بإعادة القطر الوطني إلى سكوته الصحية، والتطبيق الدقيق والأمين لنتائج ومخرجات لقاء الأمراء العاميين للفصائل الفلسطينية الذي انعقد في بيروت ورام الله مؤخراً، والدفع القوي للآليات والمناخات وعناصر بناء الثقة التي تشكل الأرضية الصلبة للمصالحة والتوافق الوطني المفوضي إلى تحقيق الاستراتيجية الفلسطينية الموحدة والبرنامج السياسي الوطني الجامع بما يهيئ لدرح الاحتلال وكبح ومواجهة بلدوزر التطبيع والخيانة والاستسلام.

ولا ريب أن قدرتنا، كفلسطينيين، على تصحيح بوصلتنا الوطنية وإعادة اللحمة إلى مسارنا الوطني المثقل بالألام والجراحات، تبدو كبيرة للغاية في ضوء التحديات الراهنة التي تعصف بنا من كل حذب وصوب، إذ لا مفر من معانقة النجاة هذه المرة، ولا مجال لمعاقره الفشل بأي حال من الأحوال.

وليس خافياً أن توحيد الموقف الفلسطيني وبناء استراتيجية فلسطينية جديدة يلتئم في ظلها جميع الفلسطينيين، تشكل حافزاً قوياً وملهماً نحو انطلاقة عربية وإسلامية واثقة لبناء استراتيجية موازية لمواجهة قطار التطبيع والمطبعين، وحماية الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية والأمن القومي العربي، السياسي والعسكري والأمني والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، من أخطار التطبيع التي تنفث سمومها القاتلة في عمق الواقع والوعي العربي والإسلامي المعاصر.

إننا وبالرغم من مسار التدابر والاختلاف السابق، والتداعيات السلبية التي خفها الانقسام على جبهتنا الداخلية طوال السنوات الماضية، لبحدونا الأمل في بناء واقع فلسطيني جديد خلال المرحلة القادمة، يلتزم بالأصول والجذور، ويلتحم مع القيم والحقوق والثوابت الوطنية، ويتصدى لمخططات الأعداء على مختلف الأصعدة والمستويات، وبشكل شوكة في حلق كل المتآمرين.

ومن هنا فإننا نؤكد على دعم المجلس التشريعي الكامل لقرارات ومخرجات لقاء بيروت - رام الله، ولكل التوافقات والتفاهات التي تتمخض عن حوارات حركتي حماس وفتح والفصائل الفلسطينية، وسنعمل كل ما في وسعنا من أجل ضمان إنجاح البرنامج الوطني والاتفاقيات والتفاهات الفصائلية، وسنبقى على استعداد تام وجهوزية عالية لتوفير كل أشكال ومقومات النجاح للجهود الوطنية الراهنة وتحويل مخرجات الحوارات الوطنية إلى برنامج عملي وآليات تنفيذية تستنهض قضيئنا الوطنية وتذود عن حمى مقدساتنا وتحاصر نهج الخيانة والتطبيع الذي تردت فيه بعض الأنظمة العربية، ونطالب حركة فتح والفصائل حتى يتم الأمر بالعمل لرفع الحصار عن غزة وإعادة مخصصات أسر الشهداء والأسرى وموظفي غزة وضمان حقوقهم المستحقة.

وأخيراً.. فإننا ندعو شعبنا الفلسطيني بكافة شرائحه وأبليافه وتلاوينه السياسية والفكرية والاجتماعية إلى دعم وإسناد جهود الأمناء العاميين للفصائل الفلسطينية والحوارات الوطنية التي تجري بين حركتي فتح وحماس بين يدي الحوار الوطني الشامل الذي يجمع الكل الوطني الفلسطيني، مؤكداً أن الحاضنة الشعبية والمجتمعية تشكل الوعاء الأميل والأرضية الصلبة لتعزيز صمودنا الوطني على أرضنا ووطننا ومقدساتنا ومواجهة مؤامرات الضم والتطبيع ومخططات التصفية والاستهداف لقضيئنا الوطنية.

"والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون"

خلال جلسة استماع للواء أبو نعيم

لجنة الداخلية والأمن: ندعم إجراءات الداخلية في مواجهة "كورونا" ونقدر تعاون المواطنين رغم التطبيع مع الاحتلال



المواطنين لتعاونهم. وتقرر مزيداً من جلسات الاستماع

إلى ذلك عقدت اللجنة اجتماعاً دورياً؛ بحضور النواب: إسماعيل الأشقر، مروان أبوراس، محمد فرج الغول، يونس أبو دقة، وجميلة الشنطي، وتابعت مجريات التطورات الميدانية بسبب إجراءات "كورونا" وقرر النواب تنظيم مجموعة زيارات تفقدية لنقاط وحواجز الشرطة الرئيسية في كل المحافظات، كما أقرت اللجنة عقد جلسات استماع لرؤساء بلديات القطاع لمتابعة أعمالهم في ظل كورونا.

مع المواطنين في ظل فرض منع التجول بسبب "كورونا"، بدوره أكد اللواء أبو نعيم أن وزارة الداخلية لم ولن تسمح بالإساءة لأي مواطن وأن أي حادث اعتداء أو إساءة للمواطنين يتم متابعته بكل حزم. وأشاد أبو نعيم بتعاون المواطنين مع الشرطة، لافتاً إلى خطورة النتائج المترتبة على عدم الانصياع لتوجيهات الوزارات المختصة بمكافحة "كورونا"؛ واعداداً بمتابعة وحل أي شكوى أو ملاحظة للمواطنين على أداء طواقم وزارة الداخلية.

من ناحيته عبر النائب الأشقر؛ عن تقدير لجنته لعمل وزارة الداخلية وجهدها المبذول بهدف حماية المواطن، شاكرًا

عقدت لجنة الأمن والداخلية في المجلس التشريعي جلسة استماع لوكيل وزارة الداخلية والأمن الوطني اللواء توفيق أبو نعيم؛ رافقه مسؤول التنظيم والإدارة بالوزارة العميد بهجت أبو سلطان، بحضور النواب: إسماعيل الأشقر، مروان أبوراس، سالم سلامة، ومحمد فرج الغول. وناقشت النواب؛ استيعاب الوزارة مؤخرًا "2500" عنصر، حيث أوضح اللواء أبو نعيم أن وزارته استوعبت العدد المذكور على بند التشغيل المؤقت بهدف مساندة الشرطة بعقد مبدئي مدته "3" أشهر، مبيناً أن جهاز الشرطة يعاني من عجز شديد في عدد الأفراد. وتسائل النواب؛ عن أسلوب تعامل عناصر من الشرطة

نواب الوسطى يلتقون مدير مركز شرطة النصيرات



وسلامة المجتمع، معربين عن تقديرهما لتعاون المواطنين مع الجهات والوزارات المختصة والتي تقدم خدماتها ميدانياً منذ بدء الأزمة وما زالت رغم ندرة الإمكانيات اللوجستية وقلة الموازنات المالية المخصصة لها، داعين للعمل على تزويد شرطة المحافظة الوسطى بأعداد إضافية من الكادر البشري.

والوقائية، لافتين إلى أن الإجراءات المتخذة ساهمت كثيراً في الحد من انتشار الفيروس. بدوره قدم أبو شرار؛ شرحاً وافياً عن خطة العمل الطارئة لشرطة النصيرات في ظل مكافحة كورونا، منوهاً إلى أنهم يبذلون أقصى الجهود وعلى مدار الساعة بهدف حصر الفيروس وعدم انتشاره في صفوف المواطنين. وشكر النواب كل الجهود المبذولة للمحافظة على أمن المواطنين

استقبل النائبان سالم سلامة، وعبد الرحمن الجمل، مدير مركز شرطة النصيرات المقدم سفيان أبو شرار؛ ونائبه المقدم سالم مطر، مشيدين بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأجهزة الأمنية والشرطة في المحافظة الوسطى وخاصة بمخيم النصيرات بهدف حماية المواطنين والمحافظة على ممتلكاتهم في ظل ما يعانيه القطاع من جائحة كورونا، وتطبيقهم الإجراءات الأمنية

لدى استماعها لوكيلي التعليم والتنمية الاجتماعية.. لجنة التربية تناقش الأوضاع التعليمية وواقع وزارة التنمية



جانب من جلسة استماع لجنة التربية لوكيل وزارة التنمية الاجتماعية د. غازي حمد



لجنة التربية لدى استماعها لوكيل وزارة التعليم الدكتور/ زياد ثابت

عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي جلستي استماع لوكيلي وزارتي التربية والتعليم والتنمية الاجتماعية وناقشت معهما دورهما واستعداداتهما لخدمة المجتمع أثناء انتشار فيروس كورونا، "البرلمان" تابعت الجلستين وأعدت التقرير التالي:

الواقع التعليمي

هذا وناقشت اللجنة مدى جهود وزارة التعليم لبدء العام الدراسي حال سمحت الظروف، وذلك أثناء جلسة استماع عقدتها لوكيل الوزارة الدكتور زياد ثابت؛ بحضور النواب: عبد الرحمن الجمل، خميس النجار، محمد شهاب، يحيى العبادسة، سالم سلامة، وهدى نعيم.

وأكد الجمل: على أهمية الاستعداد لاستئناف العملية التعليمية بما يضمن وقاية وحماية الطلبة من مخاطر الإصابة بفيروس كورونا، وتجهيز الصفوف الدراسية الواقعية والإفتراضية بما يتلاءم مع ظروف الجائحة، ثمناً دور وزارة التربية والتعليم في مواجهة كورونا.

من ناحيته استعرض ثابت، استعدادات الوزارة للتعامل مع كورونا، منوهاً بعدم جاهزية بعض المدارس التي تم تخصيصها كمراكز حجر صحي، والإجراءات المتبعة للتعليم عن البعد، وآلية توزيع الكتب المدرسية، والحلول المقترحة للاندحام في الفصول الدراسية، وتقليص الحصص الدراسية؛ مبيناً أن التعليم الإلكتروني هو مساند للوجاهي وليس بديلاً عنه.

ولدى إجابته على تساؤلات النواب حول الإجراءات الوقائية في المدارس، قال ثابت: "سيتم تعقيم المدرسة يومياً قبيل الفترة الصباحية والمسائية، وتقليص أعداد الطلبة في الفصول وتقسيم كل فصل إلى شعبتين، بحيث تداوم كل شعبة ثلاثة أيام أسبوعياً، وتقليص الحصص الدراسية

وبين أن وزارته وفرت خط هاتف مجاني للبيوت المحجورة، ومساعدات إغاثية لنحو "2600" بيت حددتها وزارة الصحة، ووزعت آلاف الطرود الغذائية كمساعدات إغاثية استفاد منها ما يقرب من "85٪" من تلك البيوت، فيما تم توزيع مساعدات نقدية لألف أسرة من عوائل ذوي الاحتياجات الخاصة.

تحديث بيانات

وطرح النواب سؤالاً حول تحديث بيانات العائلات المستورة، وتقديم الطعام للمحجورين، حيث شدد حمد: على حرص الوزارة على تحديث قوائم الأسر الفقيرة، خاصة الأسر منعومة ومحدودة الدخل، موضحاً وجود قاعدة بيانات إلكترونية تحتوي على تلك القوائم بالتعاون مع وزارتي الاتصالات والداخلية، وتحرص الوزارة على توفير مساعدات لهم، مؤكداً مراقبة وزارته ومتابعتها لعمل المطاعم التي توفر الوجبات لمراكز الإيواء وذلك بالتعاون مع الجهات الممولة والمانحة.

وتساءل النواب عن خطة الوزارة لمواجهة جائحة كورونا، بدوره أوضح حمد، أن خطة وزارته تم اعتمادها من لجنة المتابعة الحكومية منتصف مارس الماضي، واشتملت على توفير خدمات إغاثية لأعداد كبيرة من المواطنين، وإقامة مراكز حجر صحي للعائدين من خارج غزة، وتوفير احتياجاتهم ومستلزماتهم المعيشية.

وقال د. حمد إنه تم اعتماد خطة جديدة في نهاية أغسطس الماضي تضمن الاستمرار في توفير المساعدات الإغاثية لمراكز الإيواء والمناطق المغلقة والبيوت المحجورة وأيضاً الأسر الفقيرة، لافتاً إلى أنه يتم متابعة المساعدات التي تقدمها الوزارة إلكترونياً وبشكل يومي بالتنسيق مع وزارتي الصحة والداخلية.

منع نقدية

وحول مساعدة المتضررين والفقراء أضاف حمد: "تم صرف مساعدة نقدية بقيمة "100" دولار ضمن المنحة القطرية لـ "70" ألف عامل متضرر، مشيراً إلى أن نحو "110" آلاف أسرة فلسطينية استفادت من المنحة القطرية.

إلى خمسة حصص يومياً، والتركيز على المواد الأساسية والمهارات الحياتية للمرحلة الابتدائية".

الحسابات الإلكترونية

من جانبه، قال مدير عام الإشراف والتأهيل التربوي بالوزارة محمود مطر: "إنه تم توفير أكثر من "8500" حساب إلكتروني للمعلمين، وتم انضمام أكثر من "75" ألف طالب إلى الفصول الافتراضية التي أطلقتها الوزارة عبر منصة Google Classroom". بدوره، أوضح رئيس لجنة الطوارئ المركزية حاتم غيث، أن الوزارة قدمت "17" مدرسة كمراكز للحجر الصحي، بالإضافة لـ "5" مدارس لإسناد المستشفيات الرئيسية، وتكفلت بصيانة تلك المدارس، وتزويد الطب الوقائي بالعديد من سيارات الوزارة.

وتستمع لوكيل التنمية الاجتماعية

إلى ذلك عقدت اللجنة جلسة استماع لوكيل وزارة التنمية الاجتماعية د. غازي حمد، للتعرف على استعدادات الوزارة للتعامل مع جائحة كورونا، وانجازاتها خلال الفترة الماضية.

النائب خريشة: إجراء الانتخابات أولوية وطنية للخروج من الوضع الراهن



أكد النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي د. حسن خريشة، على ضرورة البدء بإجراء انتخابات المجلس الوطني، للخروج من الوضع الراهن وكأولوية لترتيب البيت الفلسطيني. وشدد النائب خريشة في تصريح صحفي، على ضرورة مكافحة الفساد ورفع العقوبات والحصار عن قطاع غزة، لاستعادة الثقة بين المواطن والنظام السياسي.

واقترح خريشة، أن تجري تسمية المجلس التشريعي كمجلس وطني لفلسطيني الداخل، إلى حين التوافق على إجراء انتخابات شاملة للمجلس الوطني؛ لإعادة الاعتبار للمشروع الوطني. وأشار إلى ضرورة تغيير الأدوات السابقة التي تورطت في عملية التسوية مع كيانات الاحتلال، وإلّا فنحن نعمل على استنساخ التجربة السابقة في إطار أوسلو، منوهاً إلى أن منظمة التحرير ليست حكرًا

لطرف دون آخر، منبهاً لخطورة اقتتصار الانتخابات على التشريعي والرئاسة، قائلاً: "ستكون وصفاً لدوام الحال". ودعا خريشة الكل الوطني للعمل الجاد والفوري من أجل الخروج من المأزق السياسي الراهن خدمة لشعبنا وقضيتنا العادلة.

النائب يوسف: ليس أمامنا سوى خيار العمل الموحد للتصدي لكل المؤامرات



قال النائب في المجلس التشريعي حسن يوسف: "إنه لا يوجد أمام الفلسطينيين سوى خيار العمل الموحد، وهو ما تجسد في اجتماع الأمناء العاميين وما تلاه من اجتماعات ثنائية أكدت أن الاعتماد على الوحدة كفيل بالتصدي لكل المؤامرات التي تحاك ضد القضية الفلسطينية ومقدساتها وأقصاها".

وأكد النائب يوسف في تصريح "للبرلمان" على ضرورة وأهمية الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام، خدمة للقضية الفلسطينية وإفشال مشاريع التصفية والتطبيع.

وأضاف أن ما تتعرض له القضية الفلسطينية من تحديات كبيرة توجب على كل مكونات الشعب الفلسطيني الوحدة في خندق واحد للوقوف بحزم وقوة أمامها، مشيراً إلى أن تعرض القضية الفلسطينية لهذه المخاطر يدعوننا لترك كل شيء جانباً والعمل بشكل مصيري لمواجهة التحديات. وأشار إلى أن اتفاق حركتي "فتح"،

"حماس" في ختام لقاءات جمعتهما في مقر القنصلية العامة الفلسطينية في مدينة إسطنبول التركية، على رؤية ستقدم لحوار وطني شامل، بمشاركة القوى والفصائل الفلسطينية، اعتماداً على مخرجات مؤتمر الأمناء العاميين الذي عقد مؤخراً في بيروت ورام الله.

النائب القرعاوي يندد بحملات هدم الاحتلال لمساكن الفلسطينيين في الضفة والقدس



أكد النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني فتحى القرعاوي أن حملات الاحتلال لهدم مساكن ومنشآت المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس المحتلتين هي سياسة إسرائيلية قديمة، قائمة على إرهاب المواطن الفلسطيني، وحمله على الرحيل عن أرضه.

وأوضح النائب القرعاوي في تصريح صحفي، أنه في الفترة الأخيرة ازدادت وتيرة هدم المنازل من قبل الاحتلال وبشكل متسارع، مما يشير بوضوح إلى الضغط المتزايد على الفلسطينيين وترحيلهم والتضييق عليهم بمختلف الطرق، ومنعهم بكل السبل من العيش بكرامة فوق أرضهم وفي وطنهم.

ولفت إلى أن سلطات الاحتلال تعتبر الأراضي التي بنيت عليها مساكن الفلسطينيين، تابعة لها بحجة عدم وجود ترخيص، على حد زعمهم، مطالبا الجهات الفلسطينية المسؤولة الخروج من دائرة الصمت لردع الاحتلال ومخططاته التهويدية والاستيطانية.

وشدد القرعاوي على ضرورة تحريك القضية محليا وإقليميا ودوليا، ومن خلال المؤسسات الدولية والحقوقية التي تعنى بهذه الأمور. يذكر أن دعوى عدم الترخيص هي الذريعة التي ينتهجها الاحتلال دوما لهدم المنازل وتجريف الأراضي، بهدف إفراغ الأرض من أصحابها، لتنفيذ مخططاته الاستيطانية.

برلماني ماليزي يدعو لتشكيل لوبي إسلامي رفضا للتطبيع



أكد عضو البرلمان الماليزي ورئيس تجمع علماء الحزب الإسلامي الماليزي د. نبي زواوي صالح، على ضرورة بذل كل الجهود لتشكيل لوبي إسلامي لدعم القضية الفلسطينية، ووضع خطط للدفاع عن قضية فلسطين والعمل على تنفيذها.

وقال صالح، في تصريحات صحافية: "إنه يجب تقديم الدعم المالي للشعب الفلسطيني لمساعدته على حل أزماته وتعزيز صموده"، مؤكداً على أنه يجب على المسلمين في كافة الأماكن أن يتحدوا ويعملوا على تحرير المسجد الأقصى. وأضاف أن الحكومة الماليزية ترفض تماما قضية التطبيع مع الاحتلال "ونحن دائما مع فلسطين"، مشيراً إلى أن الاحتلال يسعى ضمن خطة معدة للسيطرة على الدول العربية.

وشدد البرلماني الماليزي على أن تطبيع الدول العربية خطوة خطيرة، داعياً المسلمين لرفض هذه الفكرة كونها

من أعداد كبار اليهود الذين وصفهم بأنهم دائماً يفكرون كيف يسيطرون على الدول الإسلامية، مشيراً إلى حرمة التطبيع وفق الشريعة الإسلامية. ودعا كل الدول العربية والإسلامية التي لها علاقة مع دولة الكيان لقطع تلك العلاقات فوراً والإنحياز إلى صالح الشعب والقضية الفلسطينية العادلة.



كوكبة من نواب المجلس لدى زيارتهم النائب/ عبد الفتاح دخان للإطمئنان على صحته

لجنة الرقابة وحقوق الانسان تبحث شكاوى وهموم المواطنين



والداخلية والأمن في المجلس التشريعي لبحث عدد من القضايا المشتركة، كما ناقشت شكاوى طلبة جامعة الأمة، وأخرى مقدمة من أطباء العقود بوزارة الصحة، مؤكدة أنها ستتواصل مع الجهات ذات العلاقة في كل شكاوى للوصول لردود كاملة وإيجاد حلول مناسبة لكل الشكاوى المطروحة. ودعت اللجنة كل الجهات والمؤسسات الرسمية والأهلية لاستمرار العمل من أجل خدمة المواطنين والتخفيف من معاناتهم الناجمة عن الحصار وممارسات الاحتلال.

بحثت لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي عدة ملفات وقضايا وشكاوى تتصل بهموم المواطنين، وذلك خلال اجتماعين منفصلين عقدتهما مؤخراً بحضور رئيس وأعضاء اللجنة النواب: يحيى العبادسة، عبد الرحمن الجمل، يونس أبو دقة، وهدى نعيم. وناقشت اللجنة عدداً من الشكاوى الواردة إليها من قبل مواطنين أو جهات مختلفة، كما التقت بعدد من المواطنين للاستماع لشكاوهم، وقررت اللجنة عقد اجتماعين منفصلين مع لجنتي الاقتصادية

النائب الغول: جاري تشكيل هيئات متخصصة للنظر في جرائم الجنايات الكبرى



كشف رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي النائب محمد فرج الغول؛ عن الاتفاق على تشكيل هيئات للنظر في جرائم الجنايات الكبرى، واتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بالإسراع في إصدار الأحكام لمعاقبة المجرمين، وألبيت في قضايا جرائم القتل في قطاع غزة.

وأشار الغول في تصريح "للبرلمان" أنه تم إيجاد بديل عن محكمة الجنايات، والاستعاضة عنها بالهيئات المتخصصة، والتي يشكها مجلس القضاء الأعلى، لكي تقوم بأعمال القانون والنظر في قضايا الجنايات الكبرى بأقصى سرعة ممكنة، كونها قضايا خطيرة، وخاصة قضايا الرأي العام. ولفت إلى أن تشكيل تلك الهيئات المتخصصة يأتي بدعم من المجلس التشريعي، وفي ظل الضغط والمطالبة الشعبية والجماهيرية والفصائلية ولجان الإصلاح، بضرورة تنفيذ أحكام القصاص بحق القتلة.

واعتبر أن النيابة العامة تؤدي دورها على أكمل وجه، وأن العمل جار للإسراع في إنجاز التحقيقات بأقصى سرعة، وتقديم لوائح الاتهام بحق المدانين للمحاكم، لإصدار الأحكام المتعلقة بتلك القضايا، وتقديمها إلى المحاكم في أسرع وقت من خلال الهيئات المتخصصة.

وذكر أن نحو 130 قضية قتل كانت معروضة أمام المحاكم في قطاع غزة، وهناك عدة قضايا تم البت فيها وإصدار أحكام الإعدام بحقها، وهي جاهزة، متمنياً

أن يجري تنفيذها بأسرع وقت، كي تكون رادعاً لكل من تسول له نفسه ارتكاب مثل هذه الجرائم.

وأرجع الغول سبب عدم تطبيق أحكام الإعدام بحق المدانين بجرائم بموجب حكم قضائي إلى رفض محمود عباس تطبيق القانون، محملاً إياه المسؤولية الكبرى والكاملة عن عدم التنفيذ.

وبين أنه بموجب القانون الأساسي حسب المادة (36 و37)، فإن عباس يعتبر منتهي الولاية، وبالتالي فإن المجلس التشريعي أعطى الصلاحية لتنفيذ تلك الأحكام، معتبراً إعاقة تنفيذها يشكل جريمة يعاقب عليها القانون الأساسي وفق المادة (106) وكانت عدة جرائم قتل وقعت في قطاع غزة مؤخراً، آخرها مقتل تاجر العملة أحمد البشيتي (53 عاماً) في خان يونس جنوب القطاع بإطلاق النار عليه.

خلال استقباله وفداً من الوجهاء

د. بحر: التشريعي مع إنفاذ القانون وتحقيق العدالة وتسريع إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام

مقاومة الاحتلال.

محكمة جنابات كبرى

وأوضح رئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول، أن القانون يشكل رادع قوي للجناة ويحد من الجرائم، لافتاً إلى أن التشريعي يشكل غطاءً للجهات القضائية فيما يتعلق بامتناع "رئيس السلطة" عن التوقيع على أحكام الإعدام وخاصة بعد انتهاء ولايته منذ العام 2009م.

وقال: "إن المجلس التشريعي يعمل على تشكيل محكمة الجنابات الكبرى، ولحين ذلك سيتم تشكيل هيئات قضائية تنظر في القضايا الكبرى، مشيراً إلى أن العدل أساس الملك والتنفيذ أساس العدل، وأن الصلح بين المتخاصمين لا يلغي الحق العام".

وأضاف أن التشريعي يعمل بكل قوة لتسريع تنفيذ الأحكام، ويسعى لدى الفصائل بهدف رفع الغطاء التنظيمي عن كل من يستخدم سلاح التنظيمات والفصائل في المشاجرات والمشكلات العائلية.

وفي نهاية اللقاء شدد بحر، على موافقة المجلس التشريعي ودعمه لكل مطالب الوجهاء والمختابر، ونوه أنه سيعمل على تطبيق القانون لحماية المجتمع، بعيداً عن كل العقوبات التي أنتجها الانقسام الداخلي.



نعم لسرعة القصاص

من جانبهم، شدد الوجهاء والمختابر ورجال الإصلاح في مداخلتهم على أن الوضع الاقتصادي الصعب وزيادة الفقر في المجتمع ليس سبباً لانتشار الجريمة، داعين للتشديد في إجراءات ضبط استخدام السلاح، وسرعة القصاص وتنفيذ أحكام الإعدام بحق الجناة.

وأشاروا إلى أن المشاجرات واستخدام السلاح فيها يسبب لقيم شعبنا، وهذا ما يسعى له الاحتلال الاسرائيلي منذ زمن لإشغال المواطن الفلسطيني بمشاكل داخلية تلهيه عن

الداخلي، لافتاً إلى أن الوجهاء يعملون على إنهاء كل أشكال الشجارات وأثارها. وطالب بإنشاء محكمة ميدانية لتصدر أحكامها العادلة على الجناة فور وقوع الحوادث الكبرى، داعياً المجلس التشريعي للمصادقة على أحكام الإعدام، وعدم انتظار موافقة رئيس سلطة رام الله محمود عباس. وقال المغني: "إن رجال الإصلاح يعملون دائماً لخدمة شعبهم، وللمحافظة على النسيج الاجتماعي والوطني". مطالباً التشريعي باتخاذ ميثاق صارم ضد الذين يستخدمون السلاح في الشجارات العائلية.

أكد رئيس المجلس التشريعي بالإنازة الدكتور أحمد بحر: أن التشريعي يدعم انفاذ القانون وتحقيق العدالة وضمان تقديم مرتكبي الجرائم للمحاكمة العادلة مع تسريع إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم المختصة بحق الجناة، مشدداً على أن العدالة يجب تأخذ مجراها لضمان حفظ حقوق المواطنين وحققنا لدماء الأبرياء. جاءت تصريحات بحر؛ لدى استقباله كوكبة من وجهاء وشيوخ عشائر ورجال الإصلاح بقطاع غزة، كان في مقدمتهم رئيس الهيئة الوطنية لشؤون العشائر المختار أبو سلمان المغني، ومدير عام الإدارة العامة للعشائر في وزارة الداخلية المستشار علاء الدين العكوك. من جانبه أوضح العكوك: أن المجلس التشريعي له دور بارز في تحقيق العدل، محذراً من زيادة حالات الاعتداء والقتل التي وقعت خلال الفترة الأخيرة داخل مجتمعنا الفلسطيني، مطالباً بموقف قانوني حازم وصارم تجاه الجناة منعا لانتشار الفوضى والجريمة في المجتمع وصولاً للسلم المجتمعي.

محكمة ميدانية

بدوره وصف المختار المغني؛ المشكلات التي وقعت مؤخراً في قطاع غزة وحادثة القتل بخان يونس بمحاولة لتدمير تماسك البيت الفلسطيني

دعا لدعم الجهاز وتحديث معداته

النائب المصري يتفقد مقر الدفاع المدني بيت لاهيا



ودعا المؤسسات والهيئات المحلية والدولية لتقديم يد العون لجهاز الدفاع المدني بتوفير المعدات التي تمكن الجهاز من مواصلة تقديم خدماته الإنسانية للشعب الفلسطيني خاصة في ظل الظروف الصعبة التي يعانها قطاع غزة من حصار امتد لسنوات طويلة تهالك خلالها السيارات والمعدات والأدوات التي يستخدمها الجهاز بفعل التقادم وعدم التحديث.

من ناحيته قدم مدير مركز الدفاع المدني المقدم طارق دردونة، شرحاً وافياً حول المهمات والإنجازات التي حققتها الدفاع المدني بيت لاهيا مؤخراً رغم قلة الإمكانيات وتهالك السيارات والأجهزة والمعدات، مستعرضاً خطة عمله أثناء فترة كورونا، مشدداً أنها تأتي في إطار مضاعفة الخدمة للمواطنين وتجويدها.

تفقد النائب في المجلس التشريعي مشير المصري؛ مركز الدفاع المدني في مدينة بيت لاهيا شمال قطاع غزة رافقه وفد من هيئة التوجيه السياسي والمعنوي؛ ضم كلاً من: العميد سلمان المصري، والمقدم عبد الناصر أبو زائدة، ومدير مركز شرطة بيت لاهيا الرائد فراس عليان، وكان في استقبالهم مدير مركز الدفاع المدني المقدم طارق دردونة ولفيف من العاملين بالجهاز.

وأشاد النائب المصري؛ بجهوية جهاز الدفاع المدني والجهود التي بذلها خلال الأيام الأخيرة في مواجهة جائحة كورونا والتي ساهمت في حماية أبناء شعبنا الفلسطيني، مؤكداً دعم نواب المجلس التشريعي لكل الجهات التنفيذية والأجهزة الأمنية والخدماتية بهدف تضامن الجهود الرامية لخدمة شعبنا.

خلال جلسة استماع لوكيل وزارة الزراعة

اللجنة الاقتصادية تطع على إجراءات الوزارة في الحفاظ على الأمن الزراعي



حيث يتم تعيبتها حسب الشروط الصحية تحت إشراف لجان مختصة من الوزارات ذات العلاقة، ثم توزيعها على محلات التجزئة ونقاط البيع الفرعية وبالتالي تقوم هذه النقاط بالتوصيل لبيوت المواطنين أو توجيههم للشراء بطريقة آمنة وصحية. ولفت إلى التعاون الوثيق مع وزارة الاقتصاد ومباحث التموين، للإعلان عن أسعار المنتجات الزراعية لتجنب استغلال المواطنين، وبين أنه تم اتلاف "50 طن من أعلاف تسمين العجول في محافظة رفح، لعدم مطابقتها للشروط والمواصفات، بدورهم شكر النواب جهود الوزارة المتواصل في توفير المنتجات الزراعية، والحفاظ على استقرار الأسعار، مشددين على أهمية ضبط السوق والاستمرار في متابعة الإنتاج الزراعي للحفاظ على المستهلك من تقلب الأسعار.

عقدت اللجنة الاقتصادية جلسة استماع لوكيل وزارة الزراعة إبراهيم القدرة؛ للتعرف على إجراءات وزارته في الحفاظ على الأمن الزراعي خلال فترة جائحة كورونا، وذلك بحضور رئيس اللجنة وأعضاؤها النواب: عاطف عدوان، سالم سلامة، وجميلة الشنطي. وتساءل النواب عن خطة الوزارة فيما يتعلق بضمان تدفق المنتجات الزراعية للمواطنين أثناء أيام الإغلاق ومنع التجوال بسبب "كورونا"، وكذلك تسهيل حركة العاملين بالقطاع الزراعي، وسياسة الوزارة في حماية المستهلك؛ ومتابعة تطابق السلع والمنتجات الزراعية للمواصفات المعتمدة. بدوره أوضح القدرة؛ أن وزارته فعلت خطة الطوارئ الخاصة بأوقات انتشار فيروس كورونا، وتمثلت خطوطها العريضة بتأمين نقل المنتجات الزراعية إلى مراكز تجميع رئيسية،

مواقف برلمانية دولية

البرلمان البرلماني يؤكد رفضه لسياسة الضم

طالب البرلمان البريطاني حكومة بلاده بالاعتراف بدولة فلسطين، مؤكداً رفضه لسياسة الضم الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية مؤكداً ضرورة فرض عقوبات على حكومة الاحتلال لمخالفاتها للقوانين والاتفاقيات الدولية التي كفلت حقوق الشعب الفلسطيني.

كما طالب أعضاء البرلمان بمعاينة الشركات البريطانية التي تعمل مع الشركات الإسرائيلية التي تدعم الاستيطان، والضغط على حكومة الاحتلال لوقف سياسة الضم التي اعتبرها عثرة في طريق تحقيق السلام في المنطقة.

برلمانيون فرنسيون يرفضون الضم

قال رئيس لجنة الصداقة البرلمانية مع فلسطين النائب الفرنسي برونو جونكور: "إن لجنته ترفض رفضاً قاطعاً سياسة الضم التي ينتهجها الاحتلال بحق الأراضي الفلسطينية".

وأكد النائب جونكور: على استمرار العمل على المستوى الفرنسي لحشد الدعم ضد مشروع الضم، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني، مشيراً إلى أن رفض الضم هو قاسم مشترك بين جميع التيارات السياسية الفرنسية؛ واصفاً خطة الضم بسرقة الأرض الفلسطينية وقرصنة منظمة تمارسها دولة الاحتلال.

رئيس البرلمان الألباني يؤكد دعم بلاده للحقوق الفلسطينية

أكد رئيس البرلمان الألباني جراموز روتشي، على موقف بلاده الداعم لفلسطين، معرباً عن أمله في إيجاد حل عاجل وعادل للقضية الفلسطينية، داعياً الشعب الفلسطيني للتخلي بالصبر وعدم التشاؤم وتكثيف الجهود لتعزيز العلاقات مع الدول الرئيسية في الإتحاد الأوروبي بهدف دعم الموقف الفلسطيني في المحافل الدولية والأوروبية.

ولفت لجهود البرلمان الألباني المناهضة للاحتلال والهادفة لتعرية مواقفه في المحافل الدولية والمنتديات البرلمانية العالمية؛ كاشفاً عن محاولات برلمانية عديدة سعت لطرده البرلمانيين الإسرائيليين من البرلمان الدولي أو على الأقل إضعاف قدرتهم على التأثير وترويج روايات الاحتلال.

نائب يمني: التلميح هدفه تصفية القضية الفلسطينية

قال النائب في البرلمان اليمني، عبد الكريم شرف شيبان: "إن التلميح العربي مع الاحتلال يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، وتجريم المقاومة واعتبارها المتسبب فيما يحدث في فلسطين وليس الاحتلال".

ووصف النائب شيبان: وهو عضو الهيئة الشعبية اليمنية لمناصرة فلسطين التطبيع بأنه مغامرة خاطئة ستعود بمخاطر كبيرة على الدول المطبقة وستؤثر على استقرارها الداخلي، مشدداً على أن هرولت بعض الأنظمة للتطبيع مع الاحتلال لن تنقذ الحقوق الفلسطينية أو تغلبها.

برلمانيون عراقيون: نعمل على توفير حياة كريمة للفلسطينيين في العراق

قال رئيس لجنة الصداقة العراقية الفلسطينية في البرلمان العراقي: "إن العراق لطالما وقف إلى جانب فلسطين وقضيتها العادلة"، موضحاً أن البرلمان العراقي يدعم دوماً أي قانون أو تشريع يخدم الفلسطينيين المتواجدين في العراق، في إشارة إلى قانون اللاجئين الفلسطينيين الذي سيعرض قريباً على البرلمان العراقي. وأشار إلى حرص البرلمان العراقي على أن يعيش الفلسطيني في العراق حياة كريمة، معتبراً أن العراق وطن ثاني للفلسطينيين.

نابئة جزائرية تدعو لإشغال صفقة القرن وخطة الضم

دعت النائبة الجزائرية نورة خربوش: لإشغال صفقة القرن وخطة الضم الإسرائيلية؛ مشيدة بصمود ونضالات الشعب الفلسطيني بالتصدي للمؤامرات التي تحاك ضد القضية الفلسطينية.

وأدانت خربوش في تصريحات صحافية خلال ندوة برلمانية موقفاً الإمارات والبحرين من التطبيع مع الاحتلال، واعتبرته مخالفاً لقرارات القمم والبرلمانات العربية والموقف الشعبي العربي الجامع بمنع إقامة أي علاقات مع الاحتلال، داعية لتشكيل شبكة ضغط من النخب البرلمانية العربية بهدف التواصل مع البرلمانات الإقليمية والدولية لمنع وتجريم التطبيع، والاعتراف بدولة فلسطين ودعم مواقفها السياسية في المحافل الدولية.

برلمانيات عربيات يرفضن التطبيع

أكدت برلمانيات عربيات على ضرورة دعم ومساندة الشعب الفلسطيني في نضاله وتمسكه بأرضه وحقوقه، والعمل لتعزيز وحدته الداخلية والتصدي لكافة المؤامرات على قضيته.

جاء ذلك خلال ندوة برلمانية شارك فيها برلمانيات عربيات وهن: النائبة الأردنية وفاء بني مصطفى، النائبة المغربية خديجة الزباني، النائبة الجزائرية نورة خربوش، النائبة التونسية أمل السعيد، النائبة العراقية سهام الموسوي، والنائبة الليبية سارة السويح، النائبة السودانية أميرة السر عمر بوبكر، النائبة الموريتانية البتول عبد الحي.

وأدانت البرلمانيات التطبيع بكل أشكاله واعتبرته طعنة في خسارة الشعوب العربية عامة والشعب الفلسطيني ونضالاته وحقوقه المشروعة خاصة.

وطالبن بتشكيل رابطة للبرلمانيات لتجديد الرأي العام العربي لمواصلة الدعم للقضية الفلسطينية، وصياغة مذكرة توقع عليها البرلمانيات: ترفض التطبيع وتعمل على تجريمه قانونياً ومجتمعياً من خلال تهيئة البيئة التشريعية العربية لرفض الاحتلال وتجريم التطبيع معه.

اللجنة القانونية: التطبيع جريمة قانونية وأخلاقية



القانونية أمجد الأغا، والمستشار القانوني للجنة ميثقال عجور، والمقرر الإداري أحمد سويدان.

وأكدت اللجنة أثناء اجتماعها على ضرورة استمرار الدور الرقابي للمجلس التشريعي على الجهات التنفيذية وذلك لضمان انفاذ القانون وحفظ الحريات، كما ناقشت سبل التعاون المشترك مع رابطة برلمانيون لأجل القدس بما يخدم القضية الفلسطينية برمتها ومدينة القدس على وجه الخصوص سيما في ظل الهجمة الشرسة من قبل الاحتلال الصهيوني والمشاريع التهويدية التي تحاك ضد المدينة وأهلها المرابطين فيها.

وصفت اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي التطبيع مع الاحتلال الصهيوني بالجريمة القانونية والأخلاقية، معربة عن رفضها لهرولة بعض الأنظمة العربية نحو التطبيع مع الاحتلال، مؤكدة أنها ستتواصل مع البرلمانيين العرب والمسلمين وأحرار العالم من أجل تجريم ثقافة التطبيع المتسارعة والعمل على إجهادها.

جاءت تلك التصريحات أثناء اجتماعاً دورياً عقدهت اللجنة مؤخراً بحضور رئيسها النائب محمد فرج الغول، وأعضاءها النواب: مروان أبو راس، أحمد أبو حليبة، محمد شهاب، يونس الأسطل، ومشير المصري؛ وبمشاركة مدير عام الشؤون

الاحتلال يرفض استئناف الحكم على النائب عطون



يزيد عن "15" سنة في سجون الاحتلال، وهو يعاني مشكلات صحية متعددة، وكانت قوات الاحتلال قد سحبت بطاقته ا لمقدسية وأبعدته عن مدينة القدس ومنعته من دخولها بشكل تام ونهائي ودائم، ثم أختطفته من بيته بتاريخ 8-26-2020م وحولته للاعتقال الإداري ويتواجد حالياً في سجن عوفر العسكري.

رفضت محكمة "عوفر العسكرية الصهيونية" استئناف الحكم الصادر بحق النائب في المجلس التشريعي أحمد عطون؛ والقاضي بسجنه لمدة "4" أشهر إداري؛ وذلك دون تقديم أي مبررات قانونية أو منطقية مما يعني تثبيت المحكمة للحكم أعلاه.

وأصدرت الدائرة الإعلامية بالمجلس التشريعي تصريحاً مقتضياً نددت فيه برفض الاستئناف المذكور؛ وأشارت إلى تجاوزات الاحتلال للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني فيما يتعلق باختطاف النواب والزج بهم في السجون، ودعا التصريح أحرار العالم والمؤسسات الدولية والمنظمات الحقوقية للضغط على الاحتلال وإجباره على احترام القوانين والمعاهدات الدولية والحصانة البرلمانية التي من المفترض أن النواب يتمتعون بها.

الجدير ذكره أن النائب عطون؛ قد أمضى ما

تمهيداً لتقديمها للمحاكم الدولية

لجنة القدس تدعو لتوثيق جرائم الاحتلال



وأكدت اللجنة على أهمية نشر الثقافة والتوعية حول قضية القدس، وتكثيف التغطية الإعلامية وتوثيق ما تتعرض له المدينة المقدسة من انتهاكات وجرائم مستمرة.

وشددت على ضرورة تفعيل البعد القانوني لمقاضاة ومحكمة مجرمي الحرب الصهاينة على جرائمهم ضد مدينة القدس والمقدسات الإسلامية.

دعت لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي لتوثيق جرائم الاحتلال في مدينة القدس وعموم الأراضي الفلسطينية المحتلة، تمهيداً لتقديمها كبيانات وأدلة دامغة للمحاكم الدولية بهدف محاكمة قادة الاحتلال، جاءت تلك التصريحات بعد اجتماع عقدهت اللجنة بمقر التشريعي مؤخراً حضره رئيس اللجنة النائب أحمد أبو حليبة، ومقررها النائب خميس النجار.

وأطلعت اللجنة أثناء اجتماعها على تقارير حول أوضاع مدينة القدس المحتلة وما تتعرض له من هجمات من قبل الاحتلال في ظل تسارع عمليات التطبيع وهرولت بعض الأنظمة العربية لعقد اتفاقيات مع الاحتلال، وتابعت دور التشريعي في تنفيذ القوانين والتشريعات التي سننها بشأن مدينة القدس المحتلة، مستعرضة سبل وآليات دعم المقدسين مادياً ومعنوياً.